وعدمه اي عدم المتحقق من المذكور اما الوقوع اي وقوع ذلك منه تعالى
فمقطوع بعدمه وفاقا غيرانه عند الاشاعرة للوعد بخلافه فانه تعالى
وعد في كتبه المنزلة وعلى لسنة رسله باثابة المطيع وعند الحنفية
وغيرهم كالمعتزلة انه لما لوعد وقبح خلافه اي خلاف الموعود به من
الاثابة وقد تقدم ان من محل الاتفاق في الحسن والقبح العقليين ادراك
العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص وحسنه بمعنى صفة الكمال
وكثيرا ما يذهل الاكابر الاشاعرة عن محل النزاع في مسئلتي التحسين
والتقبيح العقليين لكثرة ما يشهرون ان النقص ان لا يحكم العقل بحسن
ولا قبح وذهب لذلك عن خاطر هم محل الاتفاق وهو الحسن بمعنى صفة
الكمال والقبح بمعنى صفة النقص حتى تخيل كثير منهم اي من اكابر الاشاعرة
في الحكم باستحالة الكذب عليه تعالى لانه نقص لما الزم المعتزلة القائلين
بنفي الكلام النفسي القديم الاشاعرة القائلين باثبات الكذب على القديم
قدمه في الاخبار قالوا قد اخبر تعالى بلفظ الماضي نحو انا ارسلنا
ارسلنا ولا شك انه لا ارسال له في الازل فلو كان كلامه قديما لكان كذبا لانه
اخبار بالوقوع في الماضي ولا يتصور ما هو ماض بالنسبة الى الازل
والكذب ممتنع لانه نقص في الاخبار ظرف للكذب والضمير في قدمه
للكلام وهو اي الكذب مستحيل عليه تعالى لانه نقص وقد اجاب الاشاعرة
عنه بانه انما يتأتى له على حدوث اللفظ وهو غير المتنازع كما هو محقق في محله
وقد مر في مباحث صفة الكلام وقوله حتى قال بعضهم غاية لقوله
تخيل كثير منهم اي فادى تخيلا الكثير من اكابر الاشاعرة الى ان قال بعضهم
وتعوذ بالله مما قال لانتم استحالة النقص عليه تعالى الا على راي المعتزلة

انا ارسلنا

العاملين بالقبح العقلي وحتى قال امام الحرمين لا يمكن التمسك في تنزيه
الرب جل جلاله عن الكذب بكونه نقصا لان الكذب عندنا لا يقبح لعينه
وحتى قال صاحب التلخيص لحكم بان الكذب نقص لو كان عقليا كان يحل
بحسن الاشياء او بنجحها عقلا وان كان سمعيا لزم الدور وقال الصاحب
الموافق لم يظهر لي فرق بين انتفاء النقص العقلي والقبح العقلي بل هو هو بعينه
كذا هو بما وقفت عليه من نسخ المتن وهو نقل عن المواقف بالمعنى وعبارة
المواقف لم يظهر لي فرق بين انتفاء النقص العقلي والقبح العقلي فان النقص
في الافعال هو القبح العقلي الذي وكل هذا مما يشهرون اي مما يقابل المذكورين
للعقلة عن محل النزاع حتى قال محققو المتأخرين منهم اي من الاشاعرة وهو
المولى سعد الدين في شرح المقاصد بعد ما حكى كلامهم هذا الذي اوردناه
عنهم الى اخر كلام المواقف وانا اتعجب من كلام هؤلاء المحققين المواقفين على محل
النزاع في مسئلتي الحسن والقبح العقليين كيف لم يتأملوا ان كلامهم هذا في
محل الوفاق لا في محل النزاع فان قيل محل النزاع ومحل الوفاق افعالها في افعال
العباد ام في صفات الباري سبحانه قلنا الخلاف بين الاشعرية وغيرهم
في ان كل ما كان وصف نقص في حق العباد فالباري سبحانه وتعالى منزه
عنه وهو محال عليه تعالى والكذب وصف نقص في حق العباد فان قيل
لا نسلم انه وصف نقص في حقهم مطلقا لانه قد يحسن بل قد يجب في الاخبار
سائر عن مرجح معصوم يقصد فيه عدوانا قلنا الحق ان الكذب
وصف نقص عند العقلاء لخروجه لعارض الحاجة للعاجز عن الدفع الا
به لا يقع فرضه في حق ذي القدرة الكاملة الغني مطلقا سبحانه فعلم كونه
وصف نقص بالنسبة الى جناب قدسه تعالى فهو مستحيل عليه عز وجل